



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 23 يوليو 2002

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة المنعقدة

يوم الثلاثاء 23 يوليو 2002 (ليلا)

- **الرئاسة:** السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- **تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

الإمكانيات البشرية والمادية التي يستلزم تسخيرها لتجسيد هذه الإصلاحات أو حتى من حيث الواقع الحالي المعيش الذي ليس بالأمر السهل لتيسير مثل هذه المبادرات الجريئة.

سيدي الرئيس،

لو تصفحنا البرنامج بدقة وتمعن لوجدنا أنه يبعث على التفاؤل والاطمئنان من حيث الأهداف والمبادئ والانسجام وترتيب الأولويات، وتظهر من خلاله الإرادة القوية للحكومة للتكفل بانشغالات المواطن.

ألا تعتبر حماية القاضي وضمان استقلالته وضمان حقوق المتقاضين وتخفيف الإجراءات وجعل العدالة فوق الجميع، من انشغالات المواطن؟ ألا تعتبر استعادة الثقة بين الإدارة والمواطن وترقية الخدمة العمومية وتنظيمها وتحسينها، وتبسيط إجراءات الاستفادة منها من انشغالات المواطن؟ ألا يعتبر دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي وترقية الاقتصاد وإصلاح المستشفيات وترقية السكن ومعالجة ندرة المياه من انشغالات المواطن؟ ألا يعتبر حرص الحكومة على دعم التماسك الاجتماعي وضمان التكفل الأحسن بالانشغالات المتعلقة بقضايا المرأة والأسرة من انشغالات المواطن؟

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الخمسين ليلا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم.

الجلسة مفتوحة،

وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيدة ميمونة نوار فلتفضل.

السيدة ميمونة نوار: سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

سكان مستغانم الذين وضعوا ثقتهم في قائمة حزب جبهة

التحرير الوطني،

الجمع الكريم،

السلام عليكم.

إنها لفرصة سعيدة تتاح لي في هذا المجلس الموقر لأهنئ

السيد رئيس الحكومة بالثقة التي وضعت فيه من جديد

على رأس الحكومة، وأهنئ السيدات والسادة الوزراء

بتوليهم مهامهم، وأبارك سلسلة الإصلاحات التي تعتمزم

الحكومة القيام بها وأنا مدركة أن المهمة في غاية

الصعوبة، سواء من حيث حجمها وثقلها أو من حيث

أول نوفمبر 1954، فلم المزايدات واستغفال المواطن بالعرف على الوتر الحساس؟

إن العمل على مواكبة التطورات العالمية ومواجهة تحديات العولمة، بعصرنة المدرسة الجزائرية وتطويرها وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة للإعلام والاتصال، وتكوين المكونين وإدراج تعلم اللغات الأجنبية، أصبح أمرا ضروريا بل بديها.

وأغتنم هذه الفرصة، سيدي، لأقدم الاقتراحين الآتيين:

أولا- في مجال النقل: من أجل تخفيف الازدحام في الطرق الوطنية، أقترح في المدى القصير وبالبحر إدراج عملية إنجاز الطرق المزدوجة خاصة تلك التي تربط كبريات المدن، التي تشهد حركة مرور واسعة وحوادث خطيرة. وفي هذا السياق، ونظرا إلى الموقع الجغرافي لمدينة مستغانم السياحية، أتمنى أيضا إدراج إنجاز مطار، لأن الأرضية موجودة والموضوع ليس جديدا.

ثانيا- في مجال التعليم العالي والخدمات الجامعية على وجه الخصوص: محاولة لاستدراك النقص، أرجو الإسراع في برمجة وإنجاز هياكل وإقامات جامعية بحجم عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا في كل سنة، لأن الاكتظاظ الملاحظ حاليا في الجامعات والإقامات الجامعية لا يخدم الطلبة ولا المسيرين.

في نهاية القول، سيدي الرئيس، أقول لكم بكل صدق إن البرنامج شامل وطموح وجدير بالتكفل بمعالجة القضايا المطروحة. فبارك الله فيكم، وسدد مسعاكم، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيدة ميمونة نوار، وأحيل الكلمة إلى السيد محفوظ معروف فليتنفضل.

السيد محفوظ معروف: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد سيد

سيدي الرئيس،

إن البرنامج الحالي هو انطلاقة شجاعة لمعالجة كبريات القضايا المطروحة وتصور الحكومة لعملها المستقبلي لبناء دولة عصرية قوية، وموقفها من مشاكل الشعب وطموحاته لهو موقف شجاع وبناء، يتسم بالصرامة والإخلاص ويتطلب جهدا كبيرا ونفسا طويلا وتعبئة شاملة لكل الطاقات في البلاد.

سيدي الرئيس،

إن الوثيقة المعروضة علينا هي برنامج وليست مشروع قانون ولا تقييما ماليا لبرنامج، إنها تحتوي الخطوط العريضة لما تعتزم الحكومة القيام به، من خلال جملة من الإصلاحات التي وردت في شتى الميادين، فهي لاتحمل أرقاما وهمية ولا تسودها الديماغوجية، ولا حلولا خيالية مزيفة، ولا فلسفة ولاهم يحزنون.

سيدي الرئيس،

العجيب في الأمر أن الإفصاح عن النية الحسنة والإرادة الصادقة والمخاطبة بلغة الصراحة أصبحوا لدى البعض، سامحهم الله، أمرا غير مرغوب فيه.

إن فلسفة بث الشكوك التي اتخذها البعض مذهبها والتقليل من جهود الآخرين منهجا، أصبحت لدى الشعب الجزائري سياسة ممقوتة، لأن مستوى الوعي لديه أعلى بكثير من مستوى أصحاب هذا المذهب. وما الهجمة الشرسة التي روجت بشأن المنظومة التربوية، بمجرد التطرق إلى هذا الملف، لأبسط دليل على تلك الفلسفة.

إن استعمال اللغة العربية لغة تدريس في كل أطوار الدراسة هو مكسب لارجعة فيه، والبرنامج المعروض يكرس ذلك ويجسده ويؤكدده، كما يكرس الثوابت الوطنية: الإسلام والعروبة والأمازيغية.

سيدي الرئيس،

نحن أبناء الجزائر ليست لدينا لغة سوى العربية والأمازيغية، وأسس المنظومة التربوية مستمدة من بيان

نحن نرى، في حركة الإصلاح الوطني، أن هذا الطرح يبقى غير كاف باعتبار أن اللغة العربية يجب أن تكون اللغة الأساسية في كل التخصصات وفي كل الأطوار، وهي في تصورنا لغة التعليم الوحيدة لجميع المواد بغض النظر عن أن تكون علمية أو أدبية أو تقنية.

كما يجب رفع معامل اللغة العربية في الامتحانات، خاصة في امتحان شهادة البكالوريا، وجعله شاملا لكل التخصصات والشعب، لأنه من غير المعقول أن يتساوى معامل اللغة العربية مع معامل اللغات الأجنبية الأخرى في الشعب العلمية والتقنية في امتحان شهادة البكالوريا.

أما عن تدريس التربية الإسلامية فينبغي أن تكون له برامج ومناهج مستقلة عن مواد التربية الأخرى.

فيما يتعلق بالوضعية الاجتماعية لعمال قطاع التربية بصورة عامة فهي متدهورة جدا ولا يحسدون عليها. فعلى الحكومة الحالية أن تعمل بجد من أجل تحسين وضعيتهم الاجتماعية، وذلك برفع الأجور وبنسبة معتبرة، وتجهيز المؤسسات التربوية بالوسائل التعليمية الضرورية والحديثة وكذا إنجاز مؤسسات جديدة من أجل القضاء على الاكتظاظ الموجود حاليا، حيث نجد في بعض الجهات من الوطن وفي الجزائر العاصمة أقساما يصل عدد التلاميذ بها إلى أكثر من 45 تلميذا.

لهذا نريد ونأمل ونعمل على أن تكون اللغة العربية لغة علم وتكنولوجيا وطب، وكذا لغة العلوم الجديدة والمتجددة.

الوضع الأمني: في إطار المصالحة الوطنية الشاملة، وإعادة الأمن والطمأنينة على مستوى كامل التراب الوطني، فنحن نرى في حركة الإصلاح الوطني أنه لا يمكن أن يتحسن الوضع الأمني إلا باتخاذ الإجراءات الآتية:

الأولين والآخرين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

إخواني النواب،

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد،

سجلنا على ضوء القراءة الأولية للبرنامج الملاحظات الآتية:

- من حيث الشكل: إن برنامج الحكومة جاء عاما يفتقر إلى لغة الأرقام، والزرزامة الزمنية لإنجاز المشاريع المبرمجة، هذا ما يؤدي حتما إلى صعوبة المتابعة والتقييم والمراقبة والتأويل.

- من حيث المضمون: عن إصلاح المنظومة التربوية لا أريد أن أكرر ما أبداه إخواني في حركة الإصلاح الوطني من ملاحظات بشأنه، لكن تثمينا وتفصيلا لهذه الملاحظات أضيف هذه الإضافات، انطلاقا من وجهة نظري التي أعتقد أنها صواب. وحسب ما ورد في برنامج الحكومة، فإن هذا الإصلاح يعتمد -أساسا- على أربعة محاور رئيسية، هي: تحسين نوعية التأطير وإصلاح البيداغوجيا وإعادة التنظيم العام للمنظومة التربوية وتدابير خاصة بإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

إننا نقدر هذا الطرح النظري، ولكننا نعتقد أنه أغفل جانبا مهما، يتعلق بالوضعية الاجتماعية لعمال قطاع التربية والتعليم، خاصة إذا علمنا ويعلم الكل أنهم يعانون حالة مزرية.

ففي الجانب البيداغوجي، جاء في برنامج الحكومة "دعم تعليم اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية وذلك برصد الوسائل الضرورية من أجل جعلها أداة فعالة لتعليم كل المواد".

السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
إخواني،
سيدي رئيس الحكومة،
لن أقدم إليك التهاني بل نظرا إلى المنصب ووضعية
البلاد أقول لك كان الله في عونك.

السيد رئيس الحكومة،
أتطرق في بداية مداخلتي إلى ما يجري في منطقة
القبائل. لقد أعلنت إجراء حوار دون شروط، وهذا شيء
جميل وفي هذا الصدد أقترح عليك العفو عن هؤلاء
المواطنين، وإن كانوا محتاجين فاعطوهم مما عندنا دون
أي مشكل.

وإذا أردت أن تحاور العروش فنحن معك، لكن إذا كانت
عروش "سنقوانسه" وباريس ومنظمة العفو الدولية فإن
النظام ليس يتيما.

أضف إلى ذلك الأحزاب التي لم تهتد إلى طريقها،
ومحامو أمس في قضايا معروفة -دون أي التزام- وجدوا
أنفسهم اليوم كذلك محامي قضايا أخرى، يتاجرون بدماء
الذين ضحوا من أجل هذه البلاد. يجب ألا نمارس
السياسة بدماء الجزائريين.

الشروط: لا للأشخاص الذين يريدون ضرب مؤسسات
الدولة من خلال العروش، ولكن هناك بعض الالتزامات.
فإذا أخطأ الدركيون فليعاقبوا وإذا لم يقم بعض أعضاء
الحكومة بواجبهم فالأمر يرجع إليكم، أما إذا كانت
المطالب تبلغها العروش للسيد رئيس الجمهورية فلا.
لا بد أن توضح هذه القضية للذين ستتجاوز معهم، ولتأخذ
من عندنا وقدمه للعروش لا للذين يريدون التصرف من
وراء البحر وكانوا مناصرين منذ عشرات السنين.

يجب أن تفصل الحكومة في قضية العروش هذه فصلا
يرضي كل البلاد، فنحن نحترم حتى الإرهابي إذا كان
إرهابينا.

- إطلاق سراح سجناء الرأي،
- إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 93-54، وهذا رفعا لظلم
واقع وردا لحرية مصادرة،
- رفع حالة الطوارئ والتكفل التام بضحايا الأزمة دون
تمييز، والعمل على تحقيق العدل في الرعاية
الاجتماعية، والاجتهاد في تحسين معيشة المواطنين.

- التنمية المستدامة: فيما يخص السكن، فإنه يعتبر حقا
من الحقوق الأساسية للأسرة والفرد، على حد سواء، ورغم
الجهود التي بذلت في هذا المجال فإن البلاد تعاني اليوم
أزمة سكن حادة، جعلت الكثير من الأفراد والأسر
يعيشون ظروفًا اجتماعية صعبة، لذا ينبغي على الحكومة
الحالية مضاعفة بذل الجهد للتخفيف من حدة هذا
المشكل. ومن هنا أقترح ما يأتي:

- رفع الاعتمادات المالية المخصصة للسكن الاجتماعي،
وكذا المساعدات المخصصة للسكن الريفي.
- تشجيع القطاع الخاص النزيه على الاستثمار في هذا
المجال.
- الاعتماد على البناء العمودي بدلا من البناء الأفقي،
خاصة في المدن الكبرى...

الرئيس: شكرا للسيد محفوظ معروف، أطلب من
السيدات والسادة النواب التزام الهدوء حتى نسمح للأخ
النائب بالتعبير عن رأيه بكل حرية وفي ظروف حسنة،
وشكرا.

أحيل الكلمة إلى السيد بن حليمة بوطويقة، فليفضل.

السيد بن حليمة بوطويقة: شكرا، سيدي الرئيس.
أضف لي 48 ثانية، سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.
السيد الرئيس،

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون بكم أو من دونكم، وقد استغرق الأمر في دول الشرق ودول جنوب آسيا من ثلاث إلى خمس سنوات ثم خرجت. صحيح أن ذلك سيكون مكلفا ولكن لامناص منه.

بخصوص قطاع الفلاحة يلاحظ التراجع، خاصة في ولاية تيارت، حيث تم إنشاء محطات للبذور بالدولار وإنجاز مدارج للهبوط واليوم سامح الله الذين رسموا الخط وقالوا: هذه أراض غيرفلاحية...

الرئيس: شكرا للسيد بن حليلة بوطويقة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد الصالح لطيفي، فليفضل.

السيد أحمد الصالح لطيفي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الموقر،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

معالي الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أولا، أحيي من هذا المنبر سكان ولاية سوق أهراس المجاهدة وأشكرهم كل الشكر على الثقة التي وضعوها فينا.

سيدي الرئيس،

إن ولاية سوق أهراس التي كانت رمز الجهاد والحرية والتواصل تعيش اليوم الفقر والحرمان والجهل والرشوة والمحسوبية والظلم، وتعيش البطالة التي وصلت في عاصمة الولاية إلى نسبة 70٪ وفي بعض البلديات إلى نسبة 100٪، حيث صنفت في السنة الماضية بلدية من بلدياتها وهي بلدية سيدي فرج، الموجودة بولاية سوق أهراس لا الموجودة بالعاصمة، من أفقر البلديات في العالم وليس في الجزائر... هذه ليست بلدية جبهة التحرير الوطني، يا سيدي، هذه بلدية من بلديات الجزائر، والتزم الصمت من فضلك. وأرجو، سيدي الرئيس، ألا

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بهذه التسمية والوضع الأمني المطروح من جديد هذه الأيام على الساحة يجب أن نتفق بداية هنا فيما بيننا، حكومة وبرلمانا وشعبا، على تسمية هؤلاء وألا نختلف فيها حتى وإن اختلفنا في الرأي في أمور أخرى، فالإرهابي يبقى إرهابيا و"الخنزير يبقى خنزيرا" ولا يمكن إجراء أي حوار مع الذين يضعون القنابل في الأسواق، وأنتم ترون الفئة التي تذهب ضحية هذه العمليات، فما ذنبها؟ فلنتفق على تسمية هذه الفئة من الدمويين، أما من يخاف التسمية فلا يقل الله غالب على الأقل ويصفق لنا، احتراما للأموات.

أما عن المطالب فلدينا كلنا مطالب وقد تعلقنا بالنسبة إلى البعض بإطلاق سراح السجناء وإعادة إدماج العمال في مناصب عملهم، ولدي كذلك مطالب، من بينها مطالب الشريحة التي ضحى آباؤها ويفضلهم نحن موجودون هنا. يجب ألا يتكرر ما حدث سنتي 1962 و 1963 وألا نرجع إلى قضية الدينار الرمزي.

فما هو مصيرها بعد أن تكبر وتعرف أن الدولة التي حارب آباؤها من أجلها قد تخلت عنها؟ أين تذهب؟ ما هي الأفكار التي سوف تحملها؟ يجب التفكير في التكفل بعائلات ضحايا الإرهاب نهائيا من الناحية القانونية.

وإذا كنا اليوم قد بلغنا ما نحن فيه فقد قلنا لكم، من ميادين ومناصب أخرى، إن الإجراءات المرافقة لقانون الونام المدني لم تحترم كما لم يحترم الاتفاق حيث لا وجود للإجراءات المرافقة.

أما عن برنامج الحكومة فأتطرق إلى الإصلاحات التي يجب أن تبينوا ما إذا كنتم تريدون تطبيقها أم لا لأننا نرى ما أوصلتنا إليه أنصاف التدابير المتخذة منذ سنة 1986، وهي مسؤوليتنا جميعا.

إلخ)، وفي نقص كبير للأطباء والأطباء الأخصائيين فلا يوجد في ولايتنا حتى طبيب مختص في أمراض النساء ناهيك عن الاختصاصات الأخرى. إن أضعف شيء يستلزم تنقل المريض إلى ولاية عنابة -حتى في الحالات المستعجلة- في سيارات الأجرة، هذا في عاصمة الولاية ناهيك عن البلديات المعزولة، فإن المريض يصارع المرض حتى الموت.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الطرقات فهو مشكل كبير تعانيه الولاية حيث توجد لدينا أسوأ شبكة للطرقات على المستوى الوطني، لذا نطلب من الوزارة المعنية أن تسارع في برمجة ولاية سوق أهراس ودعمها لاعتبارات عديدة، فهي ولاية حدودية وبها الطريق الدولي الرابط بين الجزائر وتونس. كما نطلب دعم الولاية ببرنامج فك العزلة وشق الطرق الريفية.

سيدي الرئيس،

أما عن القضاء فنطلب من السيد وزير العدل أن يعجل بفتح مجلس قضاء سوق أهراس، لأن الهيكل موجود والطاقة البشرية موجودة، مما يوفر حسن تسيير شؤون المواطنين وينهي حالات المعاناة المفروضة بفعل البيروقراطية الموجودة في جهاز العدالة والقضاء.

ونطالب بحماية القاضي ورفع مرتبه الشهري، الذي لا يتعدى 15000 دج، وهذا لا يساوي حتى شراء بدلة بينما يجد نفسه أمام "البارونات".

سيدي الرئيس،

فيما يخص المياه، تعاني ولايتنا مشكل المياه حيث تستورد بعض البلديات الحدودية، مثل بلدية سيدي فرج ومنطقة أولاد عباس، الماء من البلديات التونسية الحدودية وتدفع البنزين مقابل الماء -حيث تقدم 20 لترا من البنزين للحصول على 200 لتر من الماء- على طريقة النفط مقابل الغذاء. هذا يحدث في بلادنا! سيدي رئيس الحكومة، إن الوزير المعني يعلم أن مشكل الماء بالشرق

يقاطعني أحد وأن يلتزم كل واحد حدوده فنحن نواب نمثل الشعب ولا نمثل جبهة التحرير الوطني..

الرئيس: أؤكد ملاحظتك، فمن فضلكم.

السيد أحمد الصالح لطيفي (يوصل): ولا تحسب علي هذا الوقت.

الرئيس: لك 30 ثانية.

السيد أحمد الصالح لطيفي (يوصل): حيث صنف بلدية من بلدياتها، وهي بلدية سيدي فرج، من أفقر البلديات في العالم وليس في الجزائر.

هذا، سيدي الرئيس، ونحن نعيش 40 سنة من عمر الاستقلال.

لذا، سيدي الرئيس، نقترح عليكم إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة يمكن من خلالها امتصاص ضغط البطالة على سكان ولاية سوق أهراس وإعطاء فرصة لإنشاء مناصب شغل وتشجيع الاستثمار والتصدير والقضاء حتى على عقليّة الاستيراد، وعلى بعض الآفات الاجتماعية مثل المخدرات والسرقة والانحلال الخلقي والجريمة إلى جانب وضع حد لآفة التهريب.

سيدي الرئيس،

نطلب من الحكومة إعطاء ولايتنا برنامجا خاصا، مثلما استفادت منه بعض الولايات، لدعم ودفع عملية التنمية بالولاية.

سيدي الرئيس،

أما عن الصحة فتكاد تكون منعدمة تماما في ولايتنا ويتمثل ذلك في نقص كبير في الهياكل الصحية (مثل المستشفيات والعيادات والمعدات الطبية وأجهزة السكانير ووسائل نقل المرضى من سيارات إسعاف..

سيدي الرئيس،
في الأخير، ندعو من هذا المنبر الموقر فخامة رئيس
الجمهورية ورئيس...

الرئيس: إن شاء الله. شكرا السيد أحمد الصالح لطيفي،
وأحيل الكلمة إلى السيدة زبيدة خرباش فلتفضل.

السيدة زبيدة خرباش: السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة والسيدات،
السلام عليكم.

السيد رئيس الحكومة،
اتضح لنا بعد دراستنا مختلف فصول برنامجكم وأبوابه،
أنه متناقض في معظمه مع الدستور، ومثال ذلك المادة
54 التي تنص على أن "الرعاية الصحية حق للمواطنين"
إلا أن الإجراءات التي جاء بها برنامج الحكومة في
المجال الصحي مخالفة تماما لما ورد في المادة
المذكورة. كما أن الإجراءات المتخذة مؤخرا في
المستشفيات بخصوص دفع حقوق العلاج تحد الرعاية
الصحية لأغلبية المواطنين الذين عبروا عن رفضهم
للمشروع ولهذا الإجراءات بخروجهم إلى الشارع في عين
الفكرون، لهذا يطالب حزب العمال بإلغاء المرسوم
الوزاري.

كما تنص المادة 55 على أنه "لكل مواطن الحق في
العمل" لكن الخصخصة التي جاء بها برنامجكم قضت
على أكثر من مليون منصب شغل، وتسببت في غلق
1500 مؤسسة، وما تزال تقضي على كل فرص
التشغيل، بل أكثر من ذلك هناك تسريح بالجملة للعمال.

من هنا يكون حق المواطنين في العمل في خطر، وعليه
نتساءل: ماذا أعدت الحكومة لتشغيل 170.000 إطار،
ينتظرون منصب شغل دائم غير تشغيل الشباب أو عقود
ما قبل التشغيل الذي يعتبر تشغيل العار؟ حيث نكون
الإطار وننفق عليه أموالا طائلة ثم نقدمه على طبق من

أخطر بكثير من العاصمة فماذا ستفعلون في هذا
الموضوع؟

سيدي الرئيس،
فيما يتعلق بقضية الغاز الطبيعي والكهرباء تعاني كذلك
كل الدوائر والبلديات عدم وجود الغاز الطبيعي ونقصا
كبيرا في غاز البوتان، مثل دوائر سدراتة ومداوروش
والمرهنة وتاوردة والحدادة وأولاد ادريس والحنانشة و أم
العظايم ويثر بوحوش وترقالت ولخضارة وأولاد مومن
وسافل الويدان وعين الزانة ووادي الكبريت وحتى أحياء
في سوق أهراس عاصمة الولاية، ومنتظر سكانها لفتة
مواطنة تعيد الثقة في الدولة وتنتهي سنين الحرمان التي
تساوت مع أكثر من نصف قرن رغم أن جزائرهم دولة
تحتل صدارة تصدير الغاز.

أما عن الكهرباء الريفية فحدث ولا حرج، فما يزال
المواطنون يستعملون القناديل.

سيدي الرئيس، نطلب منكم العناية بالفلاحة والدعم
الفلاحي للمنطقة كما نطلب ترقية المركز الجامعي إلى
جامعة ودعمه بالأساتذة.

سيدي الرئيس،
أما عن السكن، فتعاني ولاية سوق أهراس أزمة سكن
منذ سنوات، ولا ندري كيف توزع حصص السكنات على
المستوى الوطني وبأي مقياس توزع. ولعلمكم فإن حصة
ولاية سوق أهراس سنة 2002 لا تتعدى 200 وحدة
سكنية بينما الاحتياجات تعد بالآلاف.

سيدي الرئيس،
فيما يتعلق بالرياضة، تعاني ولاية سوق أهراس نقصا
كبيرا في الهياكل والمرافق الرياضية، رغم الإرادة التي
لمسناها لدى شباب الولاية الذين مايزالون ينتظرون من
الجهات الوصية الدعم المناسب لاحتياجاتهم ضمن رؤية
فيها توازن وطني يمكن شباب ولاية سوق أهراس من
المساهمة في بناء الرياضة الوطنية.

المرأة، التي تريد أن ترتقي، أمام هذا الخيار الصعب وهو الأمومة أو السعي وراء لقمة العيش اليومي؟!

وعليه أسأل السيد رئيس الحكومة عن القرار الذي اتخذته الدولة في هذا الموضوع. ونظرا إلى ضخامة عدد الموقعين من أجل المصادقة على الاتفاقية 103، نطلب منكم تلبية هذا الطلب والمصادقة على هذه الاتفاقية. وكل الاتفاقيات الآن في... أضف إلى ذلك الاتفاقية 138 التي تحمي الطفل من الشغل، فالطفل الذي يتراوح سنه ما بين 6 سنوات و 16 سنة تحميه من أرباب العمل حتى لا يعمل، وأظن أن الدولة قد وقعت على هذه الاتفاقية.

إن المرأة اليوم في حاجة إلى قانون يمنحها حقوقها ويحميها من كل التجاوزات. أجل، إن هذه المرأة التي ربت أجيالا كاملة، هذه الأم المعلمة والإطار في الدولة، تبقى من خلال القانون الوحيد قاصرة.

أما عن الأزمة التي ما تزال مطروحة في منطقة القبائل فحزب العمال ينادي الحكومة لاتخاذ إجراءات استعجالية لفك هذه الحالة الاستثنائية وإطلاق سراح كل المساجين ووضع حد لكل...

الرئيس: شكرا السيدة زبيدة خرباش، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر توهامي، فليفضل.

السيد عبد القادر توهامي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الأخ الرئيس،
الأخ رئيس الحكومة،
الأخوات والإخوة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم.

ذهب ليوظف بمرتب 6000 دج، وبهذا نحطم معنوياته وقدراته. كما أننا نلاحظ كيف تكون الجامعة الإطارت ثم تهملها، أضف إلى ذلك مليون مسرح و300.000 عامل سيسرحون من الوظيف العمومي. فماذا يقدم لهم هذا البرنامج؟ وكيف سيشغلهم؟

أعود وأتساءل، من هو هذا المستثمر الذي تباع له المؤسسات بالدينار الرمزي، وتوضع تحت تصرفه الإطارات الجزائرية في إطار عقود ما قبل التشغيل؟!

تنص المادة 17 على المحافظة على الملكية العامة التي تشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية والحية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات، كما تشمل النقل بكل أنواعه وكذا البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

إن برنامج الحكومة يتخلى عن كل إطارات الدولة ويقدمها إلى السوق العالمية. كما أن سوناتراك هي القلب النابض وخصخصتها تعد بمثابة الضربة القاضية لميزانية الدولة. هذا ولا ننسى العمود الفقري المتمثل في العقار الفلاحي، ونحن نعلم أن أمريكا وأوروبا تخصصان نسبة جد معتبرة لهذا القطاع الهام جدا.

بالنسبة إلى برنامج الحكومة فقد ورد في الصفحة 58 استرجاع الأراضي الفلاحية لغرض التعمير، فهل نريد من خلال هذا البرنامج تصحير الجزائر؟

كما نعلم أن بريطانيا تعيد تأميم السكك الحديدية نظرا إلى فشل الخصخصة.

أما عن المرأة فقد تطرق برنامج الحكومة إلى ترقية مكانة المرأة والأسرة في المجتمع. جميل جدا أن نتكلم عن ترقية المرأة في الوقت الذي نحطم المكتسب الوحيد المتمثل في الاتفاقية 103 التي تحمي الأمومة لدى المرأة العاملة، ونحن نعلم أن نسبة النساء العاملات لا تتجاوز 10٪ من كتلة الأجور. فهل يحق لنا أن نجعل

وادي الفضة تقدر بحوالي 8000 هكتار ذات مردودية فلاحية رفيعة لكنها لا تستغل والسبب في ذلك الفيضانات السنوية التي تقع من جراء سقوط الأمطار. وهنا أدعو الأخوين وزيري الفلاحة والموارد المائية إلى زيارة ولاية الشلف والوقوف شخصيا على هذا الأمر ذي الطابع الوطني والفصل فيه نهائيا. كما نرجو تبني حلول سهلة وتفادي اللجوء إلى الحلول الصعبة، التي حالت دون الوصول إلى حل نهائي وهذا منذ 22 سنة، وبهذا نكون قد فتحنا ورشة كبيرة لامتناس اليد العاملة المتوفرة بالمنطقة وما جاورها. وبالمناسبة يمكننا زيارة أكبر مصنع للقنوات الإسمنتية والاطلاع على نتائجه الإيجابية بفضل عزيمة عماله والقائمين عليه، وكذا زيارة السد الصغير لسيدي عيشون ببلدية الكريمة الذي يعاني هو الآخر غزو الطين ويمكن تنقيته بوسائل سهلة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بقطاع السياحة. أود في إطار السياسة المنتهجة في هذا القطاع ودائما في إطار برنامج الحكومة، أن أدعو الأخ وزير السياحة إلى زيارة ولاية الشلف والوقوف على وضع القطاع، وأقصد بذلك زيارة منطقة التوسع السياحي "معينيس" ببلدية تنس حتى نتمكن من حل المعضلات التي تعرقل بصفة خاصة تفعيل التنمية السياحية ومن ثم التنمية الاقتصادية المرجوة، وما ينجر عنها من مناصب شغل دائمة وتنمية مستديمة. مع العلم، سيدي الرئيس، أن ولاية الشلف قد استفادت من مشروع إنجاز مطار على إثر زيارة السيد رئيس الجمهورية -وقد تطرقت إليه في برنامجكم- مما قد يؤهلها لأن تصبح منطقة سياحية مفضلة ومكانا مؤهلا لاستقبال الاستثمارات. كما نرجو دعم ترقية التظاهرات ذات الطابع السياحي، خاصة منها موسم تاغيت بولاية بشار.

قد نحقق النمو المنتظر إذا ما توفرت الشروط الأساسية اللازمة، خاصة منها ما يأتي:

- استعادة الأمن الكامل والدائم عبر كامل أرجاء الوطن، وهذه مهمة كل الجزائريين.
- تلبية حاجات المواطنين في مجالات المياه والتشغيل

بادئ ذي بدء أود أن أقدم تحية خاصة إلى مصالح الأمن التي تسهر على استتباب الأمن والطمأنينة.

الأخ الرئيس، ها نحن نلتقي في جلستنا الأولى هذه لدراسة برنامج الحكومة ومناقشته في إطار العهدة الخامسة لهذا المجلس الموقر.

إن المواطن يتتبع عن كثب وشوق أشغال جلستنا و ينتظر التغييرات الفعلية التي قد تعود عليه بالخير وتعزز مكاسبه. كما ينتظر دفعا حقيقيا للعجلة التنموية لحل المعضلات الاجتماعية والاقتصادية. بالفعل، ما الحاجة إلى برنامج إذا لم يحمل في طياته طموحات الشعب وآماله؟

لقد وجدنا في برنامج الحكومة طموحات المواطن في مختلف المجالات وتكفلا بمختلف الفئات يهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن.

إننا نرحب بما تم إقراره بخصوص الريف، أي إنشاء هيئة وزارية تتكفل بانشغالاته وحاجاته. حقيقة، إن هذه المناطق في حاجة ماسة إلى التفاتة خاصة. أضف إلى ذلك تبني سياسة خاصة بالمدن تعطي ميادين العمران نفسا جديدا وتكفل بالمياه وبامتصاص السكن المؤقت، القصديري منه وشبه الجاهز، وكذا القضاء على البطالة وتوفير الشغل والسكن بمختلف أنواعه. وأرجو أن تعطي مدننا دورا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لكي تتمكن مستقبلا من التكفل الفعلي بقضاياها المحلية.

إن بلادنا تتوفر على كل الإمكانيات التي قد تجعلها بلدا ناميا، ومتطورا ومنسجما خاليا من كل الشوائب. وهنا أريد أن ألفت الانتباه إلى نقطتين أساسيتين ذاتي طابع وطني، تفتحان آفاقا على العمل والتشغيل.

تتعلق النقطة الأولى بقطاع الفلاحة والري، إذ لا يخفى على المسؤول القائم عليه أن سهل الشلف يحتاج إلى عناية خاصة ويعلم الكل أن هناك مساحة هامة ببلدية

والسكن والصحة باعتبارها أولويات.
- اتخاذ الحوار والتشاور وسيلة مفضلة في جميع
الميادين مع كل الشركاء، وهذا ما ورد -بالفعل- في
برنامجكم وصنفتموه ضمن أولويات اهتماماتكم.

والنسبة إلى الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة التربوية فإن
العملية من شأنها دعم العمل على توسيع ديمقراطية
التعليم وضمان نجاح أكبر عدد ممكن من المتدربين
بهذا بتوفير المناخ المادي والبيداغوجي المساعد على
النجاح في الدراسة مع تحسين ظروف المعيشة وظروف
تمدرس التلاميذ وعمل المعلمين وكل ما يتعلق بترقية
المؤسسة التربوية، فلينتظر الجميع الخير من هذه
الإصلاحات.

أما عمّن هم خائفون على اللغة العربية فيجب أن يعلم
الجميع أنه لا مجال للخوف والحزن لأن اللغة العربية من
يحميها وجبهة التحرير الوطني حاميتها ولن تحيد عن
ذلك.
على المجتمع بكل مكوناته أن يدعم هذا البرنامج
الطموح، الذي يهدف أولا وقبل كل شيء إلى ترقية الفرد
الجزائري، وتعزيز الثقة التي أصبحت ترسو بين المواطن
والدولة وتبعث الأمل في الأوساط الشعبية.

في الأخير، أود أن أشكر كل سكان ولاية الشلف على
الثقة التي وضعوها في قائمة جبهة التحرير الوطني،
وشكرا.

2 - أشار السيد رئيس الحكومة في تدخله إلى نسبة
المقاطعة المرتفعة، والسؤال المطروح دائما هو: من
المتسبب وما يزال يعمق خندق انعدام الثقة بين الشعب
ومسؤوليه؟
3 - كان تدخل رئيس الحكومة حول البرنامج بعيدا نوعا
ما -حسب ما نراه- عن ذلك المقدم إلينا، إذ بدأ البرنامج
المقدم بجملة تفيد أن الجزائر قد خرجت من أزمتها
المتعددة الأشكال، أما في كلمة رئيس الحكومة فسمعنا
مجددا عن سياسة الكلل الأمني، وإنما سوف ندحر الإرهاب
حتى يستسلم. وكنا نود، من صميم قلوبنا، أن يتم تمشين
قانون اللواتم المدني الذي صوت عليه الشعب الجزائري
بقوة فيصبح قانونا للواتم الوطني من أجل تحقيق
المصالحة الوطنية بين أفراد الشعب الجزائري.

4 - إن هذا البرنامج عام وفضفاض.
فيما يخص الملاحظات المتعلقة بالبرنامج:
- الفلاحة: يجب، سيدي الرئيس، وضع ميكانيزمات

الرئيس: شكرا السيد عبد القادر توهامي، وأحيل الكلمة
إلى السيد شمس الدين حكيمي.

السيد شمس الدين حكيمي: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أما بعد،

لا وجود -بتاتا- لأية فقرة تخص البناءات القصدية وأجال إزالة مراكز العبور.

سيدي الرئيس، ندعو بالحاح إلى تفعيل الاتحادات المهنية في هذا القطاع وجعلها فضاء واسعا لتمكين المقاولين من بناء شركة كبرى على شكل مجتمعات، للوقوف في وجه الشركات الأجنبية التي أصبحت تستحوذ حتى على المشاريع الخاصة بالبناء التقليدي، وليس فقط مشاريع البناء المتطور، الذي تستعمل فيه مواد خاصة.

- الشغل: سيدي الرئيس، ننبه إلى وجه من أوجه الاسترقاق والاستعباد بظهور شركات توفير اليد العاملة التي تتعامل مع الشركات الأجنبية.

- البيئة: في الوقت الذي تمثل النفايات المنزلية في الدول المتقدمة الطاقة اللازمة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتسخين المياه لاستعمالها في المنازل نجدها في بلادنا مصدرا لأمراض الربو والتنفس والروائح الكريهة. أما المياه القذرة فعوض أن تكون مصدرا للسماد الضروري في الفلاحة، نجدها عندنا مصدرا لأمراض العيون في فصل الصيف، وعليه يجب أن يتضمن البرنامج -خاصة وأن الحكومة تضم وزيرا مختصا- إنجاز مصانع لاسترجاع النفايات المنزلية وليس مناطق لرمي النفايات، أي ما يسمى مناطق التفريغ العمومي.

- الجالية: نود الاهتمام بأفراد الشعب الجزائري الذين أبعدها قبل الحرب التحريرية من قبل الاستعمار الفرنسي، وهي التفاتة نطلبها خاصة من وزارة الشؤون الخارجية. وأشير هنا إلى قضية المبعدين إلى كاليدونيا الجديدة وسوريا ولبنان، فهم إلى حد الآن لا تربطهم علاقة بالجالية الجزائرية.

أود في هذه المناسبة أن ألفت انتباهكم إلى وجود منشآت وطاقت على مستوى الوطن غير مستغلة أو استغللت لغير الهدف الذي أنشئت من أجله. وعلى سبيل المثال يوجد ببلدية براقى خزان ضخم جدا للمياه بكل التجهيزات

جديدة تصب كلها في وجوب استغلال الأراضي الفلاحية من قبل الأشخاص الذين منحت إياهم لتفادي كرائها -كما هو معمول به حاليا- وهذا لتجنب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وكذا استغلال المواطنين لبعضهم البعض.

- السكن: ينص البرنامج على ضرورة تطوير السكن الاجتماعي، خاصة من ناحية المساحة، مع عدم التأكيد أن ذلك لا يمس بتاتا عدد السكنات المزمع إنجازها، رغم أن الحكومة أبقّت على العدد رقما سريا، ويجب ألا تكون عرضة للمتاجرة بها.

لقد ورد في البند الثاني من الفصل الثاني مصطلح "تحفيز" الجهات المكلفة بتوزيع السكنات الاجتماعية وهذا عوض استعمال مصطلح أكثر قوة: "تلزم" الجهات المكلفة بتوزيع السكنات مباشرة بعد انتهاء إنجازها من أجل تحقيق فعالية أكثر، هذا دون أن أذكر بالأموال التي تنفق من جراء الإلتاف إذ نجد بعض السكنات قد تدهورت ويجب أن ترمم دون أن تسكن.

لذا نطالب بوضع سياسة وطنية للحظيرة السكنية لاستغلالها أحسن استغلال، فمن حين إلى آخر تطالعنا بعض الصحف وحتى بعض المسؤولين عن وجود مئات الآلاف من السكنات المغلقة وزعت على من لا يستحقها. وعليه نطالبكم، سيادة الرئيس، بالتكفل بهذا المشكل والإسراع في حله.

نعتبر صيغة البيع بالإيجار خطوة هامة جاءت ببصيص من الأمل لفئات كثيرة من المجتمع، لكن نلاحظ بعض السلبيات تتمثل في التأخر في الإنجاز مع الارتفاع الكبير في التكاليف، إذ يتجاوز سعر الشقة المتكونة من ثلاث غرف -مثلا- 1.400.000 دج في حين تمكن بعض المقاولين الخواص في الغرب والجنوب من تخفيض سعر المتر الواحد السكني إلى أقل من تسعمائة (900) دج للمتر المربع، أي ما يعادل 600.000 دج للشقة المتكونة من ثلاث غرف.

سيدي الرئيس،
إن نجاح الانتخابات التشريعية لشهر ماي 2002 لكفيل وحده للتعبير عن أولئك الذين يؤسوا وأصيبوا بخيبة الأمل، ونجاحها هو الهدف الأسمى لدعم برنامجكم. ومن هنا يجدر بي أن أطرح تساؤلات عديدة:

ألم يعترف الجميع بما حققته الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا؟ ألا نتذكر أن الجزائر كانت في المحافل الدولية في خانة الإرهاب، وتجاوزها الزمن وكان التعامل معها في المجموعة الدولية أمرا صعبا، لكنها أصبحت الآن بفضل الرجال المخلصين تتعاقب عليها الحكومات ورجال المال والأعمال، أم أننا نتجاهل التحسن التدريجي الذي تعرفه البلاد لنقل من الجهود المبذولة قصد إيهام الشعب ومغالطته، أم أن الجميع يستغلون مواقعهم للتهويل والترويج السياسي قصد شل عزائم الرجال والتشكيك في مصداقيتهم؟ هذه هي الأسئلة التي أردت أن أطرحها.

سيدي الرئيس،
من أهم المحاور التي أردت أن أبدي رأيي فيها ما يأتي:
1) المنظومة التربوية:

إن إصلاح المنظومة التربوية -حسبما تضمنه برنامج الحكومة- يتماشى والتطورات الجديدة والتحولات التي يعرفها العالم. أما ما روجت له بعض الجهات حول هذا الموضوع فإنما هو تهريج وتهويل القصد منهما تغليط الرأي العام الوطني الذي يتابع هذا الملف باهتمام.

وأقترح في هذا المجال:

- 1 - رفع مستوى المعلم، المادي والاجتماعي.
- 2 - رفع مستوى المستخدمين من عمال التربية.
- 3 - رفع مستوى المكونين، ماديا ومعنويا، وتقديم التسهيلات لهم كالنقل وغيره من وسائل العمل الضرورية.
- 4 - تزويد قطاع التربية بالوسائل الضرورية، كالإعلام وغيره، حتى يتمكن من مسايرة التطورات والتحولات الجديدة.

لم يستعمل إلى حد الساعة. وللعلم فقد أنجزته شركة صينية، وهناك أمثلة عديدة مثله على مستوى التراب الوطني. هذا ويوجد في بلدية براقى كذلك مستشفى يحتوي 44 سريرا كان مجهزا بكل التجهيزات لكنه حول إلى محافظة للشرطة رغم وجود أكثر من 280.000 ساكن في المقاطعة...

الرئيس: أذكرك السيد عمار سعداني بقرار منع التدخين في القاعة وإن كان سيجارك غير مشتعل. شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد العوفي فليتفضل.

السيد محمد العوفي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة الصحفيين،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،
أهنتكم في البداية بالثقة التي وضعت فيكم من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية، وأهنئ السيدات والسادة الوزراء المشككين لحكومتمكم، وأتمنى لكم النجاح في مهامكم. كما لا يفوتني أن أشكر كل سكان ولاية معسكر الذين انتخبوا قائمة جبهة التحرير الوطني. أتمنى أن أكون عند حسن ظنهم في نقل انشغالاتهم وقضاياهم.

سيدي الرئيس،

نستنتج، بعد اطلاعنا على برنامج الحكومة وتفحصنا لمحاورة، النية الصادقة لهذا البرنامج المعبر عن كل انشغالات المواطن وطموحاته، فهو سيعمل بحق على تحسين الأوضاع المتردية في بلادنا والتقليل من حجم التراكمات الموروثة والمشاكل المطروحة خلال عشرية من الزمن.

سيدي رئيس الحكومة،
وحتى تعاد الثقة إلى المواطن أو المتقاضي، يجب ما يأتي:
- سن قانون يحمي المواطن أثناء تقاضيه.
- التسهيل للمواطن في قضاياها الإجرائية (التباطؤ في تنفيذ الأحكام وإلى غير ذلك....).
- إنشاء خلية في المحاكم لتوجيه المتقاضين إلى طرح قضاياهم في الاتجاه الصحيح، دون إرهاق ولا تعب.

5 (قطاع السياحة: إذا كانت السياحة محل عناية فائقة في برنامج الحكومة، والدولة تسعى إلى ترقية هذا القطاع ما دامت كل الإمكانيات متوفرة ببلادنا...)

الرئيس: شكرا السيد محمد العوفي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن برقية، فليفضل.

السيد عبد الرحمن برقية: شكرا.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
سيدي رئيس الحكومة الفاضل،
السادة الوزراء،
الإخوة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أحيي - أولا- الشعب الجزائري على وقوفه مع خيار السلم والاستقرار رغم المعاناة في هذه الظروف الصعبة. كما أحيي من هذا المنبر كافة مواطني ولاية غليزان ونتمنى، نحن ممثلو الشعب، أن نوفق وإخواننا في أعمالنا بإذن الله تعالى.

وأهنئ السيد رئيس الحكومة والطاقم الوزاري بالثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية، وأتمنى لهم التوفيق فإنها مهمة صعبة لايسهل تحقيقها إلا بمشاركة كل الجزائريين في العمل المستديم.

2) الفلاحة: سيدي الرئيس، يعد ما جاء به برنامج الحكومة كافيا وشاملا ولم يترك لنا مجالاً لإثرائه، فأتمنى أن يجسد على أرض الواقع، إلا أنني أردت أن أقترح ما يأتي:

- 1 - مواصلة الدعم الفلاحي مع مراقبته بصرامة بغية تجسيده وتسخيرها لفائدة الفلاح والفلاحة وحدهما.
- 2 - مواصلة تطهير الأراضي الفلاحية.

3) الاستثمار والتشغيل:

إن ما جاء به برنامج الحكومة يبعث على الارتياح والأمل من حيث نية العمل على دعم الاستثمار وتحسينه وترقيته إلى مستوى المنافسة الحرة الحقيقية. وفي هذا المجال أقترح على الحكومة ما يأتي:

- 1 - متابعة ومراقبة البنزسة والمتاجرة بالعقار الممتاز المخصص لهذا الغرض والاستيلاء عليه منذ سنوات، فلا هو يستغل لفائدة الاستثمار ولاهو يعود إلى من يستحقه.
- 2 - ضبط قانون للعقار الممتاز للاستثمار الذي أصبح سجيناً، وردع كل المتلاعبين والمحتالين عن الاستحواذ عليه دون استغلاله من أجل الاستثمار الحقيقي.

سيدي الرئيس، إذا كانت جهات مختلفة تستغل خصخصة المؤسسات وتروج مفهوما خاطئاً لأسباب سياسية (تسريح العمال وغلق المؤسسات) فإنني لأجد مانعا في برنامج الحكومة الواضح المعالم، الذي تعرض في فقرته 62 لهذا الموضوع بشكل واضح. وأقترح في هذا السياق أن يعود الاختيار في اتخاذ القرار الملائم، عند خصخصة المؤسسات، إلى الجمعية العامة المشكلتة من عمال المؤسسة والإدارة بعيدا عن الارتجالية وعن كل المزايدات السياسية.

4) العدالة: فيما يخص ما جاء في برنامجكم حول إصلاحها، لدينا كل الثقة فيكم لإنجاز هذه الإصلاحات وتجسيدها على أرض الواقع تطبيقاً للمثل القائل "العدل أساس المجتمع".

فمن كان يتحمل كبار السن والمتسولين ومرضى الطرقات والشوارع وانعكاسات النسبة الكبيرة للبطالة والطلاق والتسرب المدرسي، زد على ذلك الأعمال الإجرامية؛ لانرجو منكم، سيدي الرئيس، إلا تشجيع الأسرة التربوية برفع الأجور بنسبة معينة وإدخال بعض العلاوات الضرورية للمعلم.

سيدي الرئيس، إننا نعلم أن الدولة بذلت جهودا معتبرة وما تزال تبذلها من أجل ترقية السكن والإسكان، إلا أننا نلاحظ ظواهر السكنات الشاغرة لغلاء أسعارها أو كرائها أو لأمور أخرى، وفي المقابل ما تزال المخيمات تأوي في 2002 الجزائريين دون أدنى شروط الحياة الكريمة من جراء المصاعب الطبيعية أو الأمنية. ومثل ذلك ولاية غليزان ببلديتي بن داود وسيدي لزرقي وغيرهما من المناطق الأخرى في البلاد.

زد على هذا نجد بعض المشاريع الترقية، التي من شأنها رفع الضيق عن المواطنين، مجمدة بسبب ترتيبات إدارية وذلك حال 28 تعاونية عقارية بمرمادية في غليزان حيث تنتظر 700 عائلة رخص البناء منذ سنة 1994 مع حيازتها عقود الملكية وتسريحات الترخيصة.

سيدي الرئيس، إن العزلة التي تتخبط فيها بعض القرى الريفية، مثل أولاد سويت ودار بن عبد الله والعمامرة وبن داود وأولاد بوعلي، دون مرافق أساسية من طرق ومستوصفات ومياه للشرب وكهرباء ولانذكر الغاز لمثال على الحرمان الذي تعانيه بعض الفئات المحرومة من الجزائريين. وأنادي من هنا الوزارات المعنية لتفقدتها، وبرمجة مشاريع حيوية مثل مرافق العمومية والإنارة الريفية والطرقات وماء الشرب ضمن مشاريع الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للولاية.

سيدي الرئيس، إن مستقبل الجزائر مرهون بالبحث عن مداخل أخرى خارج المحروقات، والفلاحة هي المستقبل. لهذا يجب تسوية العقار بصيغ تمكن من إدماج خمسة ملايين هكتار في مخطط التنمية الفلاحية والدعم التابع

سيدي الرئيس، إن العدل يلد الأمن وإن الأمن يلد الاستقرار وإن الاستقرار يلد الازدهار والرفاهية. لهذا يتطلب منكم، سيدي الرئيس، الشفافية ومنا المسؤولية في دراسة المواضيع الأساسية للأمة بالطرق المشروعة لمجالسها المنتخبة. فيجب ألا يخاف بعضنا البعض، نحن كلنا جزائريون وشرفنا الخالص أن تحيا الجزائر فوق أرواحنا وأن يعيش الشعب الجزائري مع مسؤوليه عيشة راضية، كلها ثقة وتعاون وعرفان.

سيدي الرئيس،

إن الأمن والاستقرار أمل كل جزائري وجزائرية، ولا يكون هذا إلا بدعمكم للوئام وللصالحة الحقيقية في ظل عدالة مستقلة وقوية ومسؤولة، وذلك بتسوية ملفات المفقودين وإرجاع المفصولين إلى مناصب عملهم، والتكفل الحقيقي بضحايا المأساة الوطنية، ومحاربة الإجرام والرشوة والفساد.

سيدي الرئيس، إن المحافظة على التوازن الوظيفي بين المجالس المنتخبة والسلطات الإدارية في ظل المسؤوليات لأهداف المصلحة العليا والوحيدة للوطن والمواطن، هي الكفيلة بإخراج البلاد من الانسداد والجمود إلى التعددية والمنافسة النزبهة التي تبني الثقة وتشجع التنمية.

سيدي الرئيس، إن المدرسة الجزائرية هي التي خرجت كل هؤلاء الرجال والإطارات ونحن نفتخر بها كل الفخر، إلا أننا نسجل بعض الملاحظات التي صعبت تطوير أدائها، وهي: ضعف التكوين، وقلة الوسائل، وكثرة التجارب مع قلة مدتها ونضجها، اكتظاظ الأقسام، وحالة المعلم الاجتماعية وأجرته التي لا تكفيه إلا أسبوعين وبمستوى معيشي ضعيف مع عدم وجود العلاوات الأساسية والضرورية. ونذكر هنا أن مسألة تأخر الأجور في الآونة الأخيرة زادت من حدة المعاناة. ولا بأس أن نذكر أيضا أن المدرسة الجزائرية إلى جانب المسجد والأسرة كانت الأدوات التربوية الأولى والأساسية للحفاظ على استقرار البلاد والنسيج الاجتماعي، وتنمية أوصال الرحمة، وإلا

بداية، أ طرح سؤالاً عن تسمية الحكومة الحالية: هل هي حكومة أغلبية أم حكومة ائتلافية في ظل تمثيل تيار سياسي فيها قاطع الانتخابات ودعت أقطابه إلى تنظيم مرحلة انتقالية جديدة؟ أما عن البرنامج فأتناوله كما يأتي:

1 - شكلا:

1 - أيهما برنامج الحكومة، المعروف أم المكتوب؟ وهل ما أضيف أثناء العرض استدراك لما أهمل من قضايا الساعة التي تعيشها البلاد أم أمر آخر؟

2 - أسجل تحفظاً شديداً عن القول بنزاهة الانتخابات التشريعية الأخيرة، فنحن في حركة الإصلاح الوطني نرى أنها مزورة جزئياً، والذي تغير هي تقنيات التزوير لاغير.

3 - نسجل غياب المعطى الزماني والمكاني والإحصائي والرقمي في البرنامج، مما يجعله أقرب إلى التجريد والتنظير منه إلى برنامج سياسي لحكومة.

4 - اللغة الركيكة التي صيغت بها الوثيقة العربية تدفعنا إلى طرح سؤال عن الأهمية التي توليها الحكومة الحالية للغة الوطنية.

II - مضمونا:

قدمت الحكومة برنامجها بجملة تدعي أن البلاد خرجت من أزمتها، فهل يمكن اعتبار هذا الكلام صادراً عمّن يعيش واقع الجزائري ويرعى الشأن العام، ويسهر على تفقد أحوال المواطن وعلاج آلامه وتحقيق آماله وتطلعاته؟!

سيدي الرئيس، إن الجزائر ما تزال غارقة في أزمتها، وتزداد تدهوراً يوماً بعد يوم، ولن يزيد هذا البرنامج -في اعتقادنا- إلا تعمقا وتعقداً، وهذا ما سنوضحه:

1 - هناك، سيدي، أزمة أمنية ما تزال تعصف برؤوس المواطنين يومياً، راسمة صورة دامية للجزائر.

2 - أزمة الحريات العامة والحقوق الفردية والجماعية

له. كما يجب إنجاز الحواجز المائية، وذلك لمنع انجراف التربة نحو السدود، وإنشاء شبكة الري الضرورية، وإنجاز الطرق والكهرباء الريفية والمرافق الضرورية لسكان الريف من أجل تشجيعهم على الاستقرار والاستثمار، ودعم المرشدين الفلاحيين بوسائل النقل الضرورية ودعم البحث الفلاحي والتفكير في القانون الخاص للمهندس الفلاحي.

سيدي الرئيس، إذا كانت الحكومة تسعى إلى إنشاء مراكز لتسهيل إنشاء مشاتل لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، فلماذا لا يكون للمؤسسات الموجودة، التي تعرف عجزاً مالياً، مشروع دعم انطلاقتها إما عن طريق دعم الوزارات المعنية أو عن طريق القروض البنكية؟ لهذا يجب أن تكون البنوك الجزائرية مهيأة للاشتراك في الاستثمارات المختلفة وتمويلها.

سيدي الرئيس، إذا ما دعم برنامجكم برقابة للنفقات وللإنجازات فسنبريح الانطلاقة.

وفقنا الله لما يحبه ويرضاه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكراً. أحيل الكلمة إلى آخر متدخل وهو السيد محمد كناي... إنه غائب، إذن أحيلها إلى السيد أحمد بن عبد السلام، فليفضل.

السيد أحمد بن عبد السلام: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السادة:

رئيس المجلس،

رئيس الحكومة،

الوزراء،

النواب،

السلام عليكم.

صادق عليها، الكثير يريدون إسكاتنا. وعليه نطلب منكم أن توفرنا للأمازيغية الوسائل حتى تصبح -فعلا- لغة وطنية.

رابعا: الإعفاء الضريبي لتجار منطقة القبائل، فأنتم تعلمون أنهم قد تضرروا ولم يعملوا، وتعويضهم عما مسهم من ضرر في هذه الأزمة الأخيرة.

خامسا: الإعلان عن برنامج استعجالي خاص بالمنطقة. إن أشجار الزيتون قد أحرقت وأشجار التين قد يبست، والموجود اليوم في تيزي وزو أو في البويرة أو بجاية هي أعلى نسب للانتحار في الجزائر.

سادسا: ضرورة حضور الدولة في المنطقة لوقف الفوضى العارمة، وعصابات السرقة والمخدرات ونشاطات التنصير والتبشير والتمسيح.

فيما يتعلق بالورشات الكبرى، فإن أهم ما يسجل بشأنها عامة أن ما طرح هو جزء من عمل لجان ثلاث...

الرئيس: شكرا.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

في الوقت الذي تدعو الهيئات الرسمية والشعبية في العالم الحر إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بطرق سلمية، تحصد الآلات العسكرية الإسرائيلية بوحشية وشراسة العشرات من الشهداء وت خلف المئات من الجرحى في كل حين. وإنما من هذا المقام نتقدم إلى أسر الشهداء بتعازينا، داعينا لهم بالرحمة والغفران ومتميننا للجرحى الشفاء العاجل.

ومن هذا المقام، ندين كل الأعمال الإرهابية الوحشية الإسرائيلية، ونعلن تضامننا المطلق مع مقاومة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه المشروعة. (تصفيق).

وحقوق الإنسان، ولعل أبرزها أن دولة جنوب إفريقيا قد تخلصت من نظام التمييز العنصري بمصالحة تاريخية بين البيض والسود ولكن في الجزائر يعيش أبناء التيار الإسلامي تمييزا عنصريا سياسيا يتجلى في الإصرار على عدم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفض عودة المفصولين من وظائفهم بسبب آرائهم، والتهرب من حل ملف المفقودين المختطفين، وحرمانهم من حق التوظيف والترقية المهنية والمناصب النوعية رغم جدارة الكثيرين منهم بها، والحصار الذي تعيشه بيوت الله ومن ورائها العمل الدعوي والخيري والاجتماعي، وإقدام مصالح وزارة الداخلية في حكومتكم السابقة على منع الكثيرين منهم من حقوقهم السياسية والمدنية وعلى رأسها الحق في الترشح دون إدانة قانونية بملاحظة: "قد يشكل خطرا على النظام العام".

3 - الوضعية التي تعيشها منطقة القبائل:

سيدي رئيس الحكومة، إن منطقة القبائل اليوم مجروحة ومتضررة، وهي التي قدمت الكثير للجزائر في الثورة من رجال وأشياء كثيرة حتى في رياضة كرة القدم، لكن للأسف، تركتها الحكومة اليوم تعيش الفوضى وحالة متعفنة، مع هذا أشكركم على ندائكم إلى الحوار والمشاورة ولكن يجب أن تقدموا ضمانا بأنكم ستحلون -حقا- هذه المسألة.

أي ضمان ينتظره سكان منطقة القبائل اليوم؟

أولا: أن تطلقوا سراح أبنائهم الموجودين في السجون وأن توقفوا متابعة الهاربين.

ثانيا: الاستعجال بمحاكمة من قتل أبناء منطقة القبائل.

ثالثا: إن الأمازيغية التي أدرجت في الدستور نسمع اليوم عند تحدثنا بها، في المجلس الشعبي الوطني الذي

الساعة الحادية عشرة صباحا. كما أخبركم أن جلسة الغد ستكون في الساعة الثانية والنصف زوالا، فيرجى أخذ العلم والالتزام. شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف الليل والدقيقة الرابعة.

أيتها السيدات، أيها السادة، أشكركم جميعا على المتابعة الجادة لمجريات مناقشة برنامج الحكومة، كما أشكركم على صبركم، وأخبركم أن التدخلات التي استمعنا لها في هذه الجلسة الليلية ستبث غدا في